مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 26 يوليو 2023

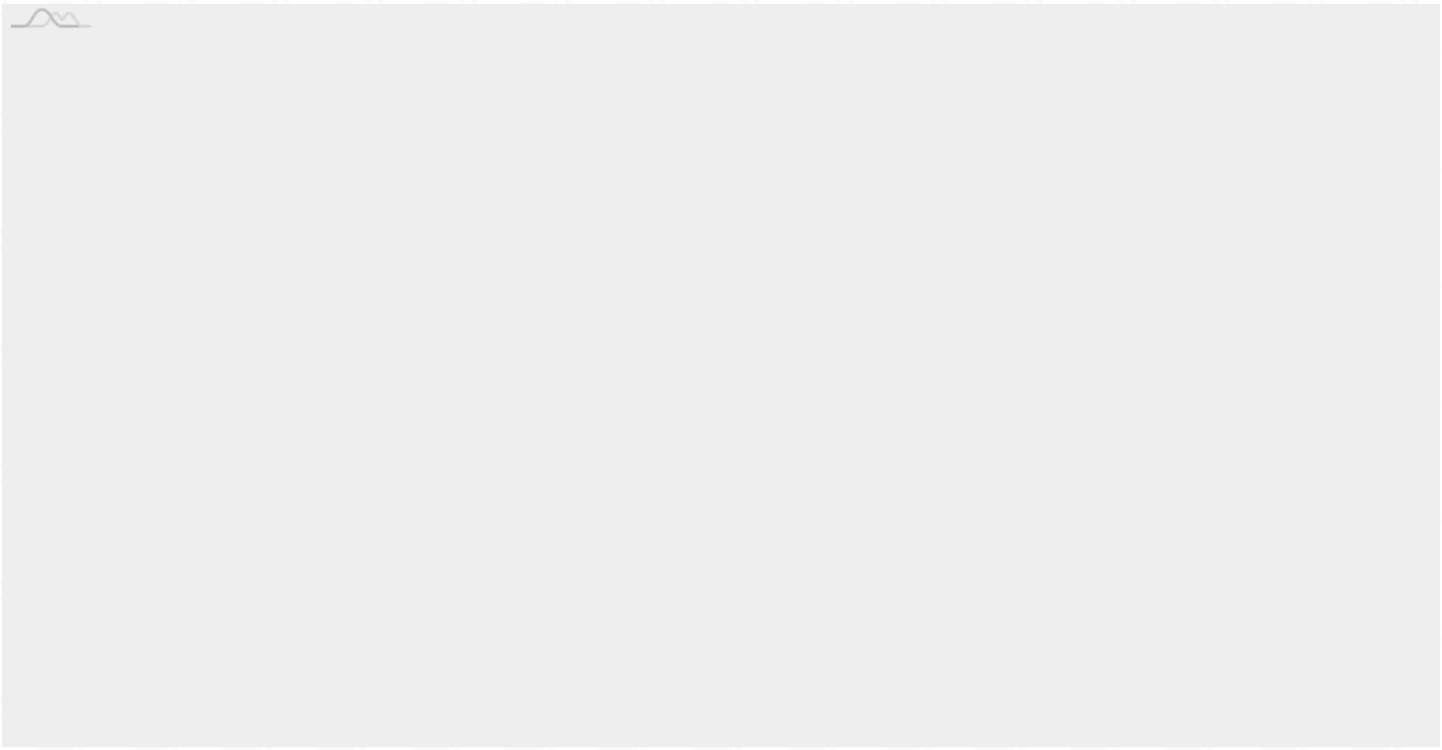

بعد بنكي الأهلي ومصر.. العربي الإفريقي يعلن طرح شهادة إدخار ثلاثية بفائدة 40%

(اقتصاد . القاهرة 24)

أعلن البنك العربي الإفريقي طرح شهادة ادخار ثلاثية مدفوعة مقدمًا، بفائدة 40% لمدة 3 سنوات، وبحد أدنى لإصدار الشهادة 5000 جنيه ومضاعفات 1000 جنيه مصري بدون حد أقصى.

وأوضح البنك العربي الإفريقي في منشور له على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، اليوم الأربعاء، أن العائد يتم صرفه بالكامل مع بداية ربط الشهادة، ولا يمكن كسر الشهادة قبل مرور 6 أشهر من تاريخ الربط ويكون معدل الخصم من قيمة الفائدة المضافة مقدما كالتالي:

السنة الأولى (بعد مرور 6 أشهر): 95% من قيمة الفائدة

السنة الثانية: 63% من قيمة الفائدة

السنة الثالثة: 28% من قيمة الفائدة

وأضاف البنك أن الشهادة متاحة للعملاء الأفراد فقط، والاسترداد الجزئي غير متوفر والتجديد التلقائي غير متاح.

وسبق وطرح البنك العربي الإفريقي الدولي مطلع العام الحالي، بعد تحرير سعر صرف الجنية بأسابيع، شهادة الادخار إميرالد الثلاثية بسعر فائدة 18.5% لدورية صرف العائد الشهرية، ويحصل عملاء البنك على 18.75% لدورية صرف العائد ربع السنوية، و19% نصف سنوي، ونحو 19.25% لدورية صرف العائد السنوية.

أوضح البنك العربي الإفريقي الدولي في بيان وقتها، أنه يمكن شراء شهادة الادخار بدءًا من 5 آلاف جنيه ومضاعفات الألف جنيه، ويسمح بكسرها بعد مرور 6 أشهر على شرائها، كما يمكن للعملاء الاقتراض بضمانها.

شعبة الدخان: ضرورة فتح اعتمادات مستندية لاستيراد التبغ لصالح الشرقية للدخان، والمخزون يكفي شهر ونصف

(اقتصاد . المال)

طالب إبراهيم إمبابي رئيس شعبة الدخان باتحاد الصناعات المصرية، حسن عبدالله محافظ البنك المركزي ضرورة فتح اعتمادات مستندية للشركة الشرقية للدخان لإستيراد التبغ الخام خلال الفترة الحالية بهدف إنتاج السجائر والتي تشهد ارتفاع في الاسعار.

وقال امبابي خلال لقاءه مع برنامج على مسئوليتي في فضائية صدي البلد، أن الشرقية للدخان تحتاج من 500 الي 600 مليون دولار، وليس بالضرورة فتح اعتماد بالمبلغ كاملا.

وأضاف امبابي: "لو المادة الخام مدخلتش الشرقية للدخان مش هتلاقي سيجارة في السوق المحلية، موضحا ان ما يكفي في الشرقية للدخان حاليًا يكفي شهر واحد أو شهر ونصف.

وأكد امبابي ، أن التاجر الشجع كان لديه علم بوجود زيادة في أسعار السجائر تطبق في شهر مايو الماضي، وقام بتخزين كميات كبيرة من جميع اصناف السجائر.

وأضاف امبابي أن السجائر بدأت تقل في السوق المحلية منذ شهر يونيو الماضي، كما أن التاجر الجشع بدأ هو أيضا في وضع سعر مرتفع كما يحلو له، مما أحدث تفاوت في الاسعار في النوع الواحد .

وزيرة الهجرة تعلن عن النسخة الرابعة من مؤتمر "المصريين بالخارج"

(مجتمع . الهيئة العامة للاستعلامات)

أعلنت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، للنسخة الرابعة من مؤتمر "المصريين بالخارج"، والذي يستضيف نحو 1000 مصري بالخارج، وهو العدد الأكبر في كل النسخ من هذا المؤتمر .

وأوضحت الوزيرة أن المؤتمر في نسخته الرابعة سيناقش عدد من المحاور الرئيسية (المحور الاقتصادي - المحور السياسي والتعليمي - المحور الاجتماعي والخدمي)، وهي محاور تم التوصل إليها من خلال التواصل الدائم مع المصريين في الخارج التي تنتهجها الوزارة على مدار الفترة الماضية من خلال الاجتماعات الافتراضية الأسبوعية عبر تقنية الفيديوكونفرانس، في إطار مبادرة "ساعة مع الوزيرة ."

"السيسي" يصل بطرسبرغ للمشاركة في القمة الروسية الأفريقية

(سياسية . الهيئة العامة للاستعلامات)

وصل الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم إلى مدينة سان بطرسبرج بروسيا الاتحادية، للمشاركة في فعاليات النسخة الثانية من القمة الأفريقية الروسية.

من المقرر أن تشهد الزيارة أيضاً لقاء الرئيس السيسى مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية على كافة الأصعدة، ومواصلة التشاور حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

الاحتلال يحاول استغلال حادث الحدود.. العلاقة بين مصر و "إسرائيل" ليست في أفضل حالاتها

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

حادث إطلاق نار قتل ثلاثة جنود "إسرائيليين" عند الحدود المشتركة بين مصر والأراضي المحتلة في النقب في يونيو الماضي أثّر على العلاقة بين البلدين.

الحكومة "الإسرائيلية" تحاول استغلال الحادث للحصول على مكاسب في ملفات أخرى، وتأمين الحدود أحد هذه الملفات.

المطلوب من مصر تقليص أعداد الجنود المصريين على الحدود وتفضيل الاعتماد على التكنولوجيا للمراقبة، وكذلك تركيب كاميرات مراقبة، لكن مصر رفضت هذه الطلبات لمخاوف من أنها قد تؤدي إلى زيادة نشاط العناصر الإرهابية.

العلاقات بين الطرفين ليست في أفضل حالاتها ويُفترض أن ملف حادث الحدود قد أغلق تماماً من جانب مصر.

الإبقاء على رئيس الأمن الوطني.. وزير الداخلية يعتمد تنقلات الشرطة الجديدة

(أمني وعسكري . مؤشر)

اعتمد وزير الداخلية اللواء محمود توفيق، حركة تنقلات الشرطة لعام 2023، ومن أبرز ملامحها التجديد لمساعد للوزير لقطاع الأمن الوطني اللواء عادل جعفر، والإبقاء على مساعد الوزير لقطاع الإعلام والعلاقات اللواء نصر محيي الدين، ومدير أمن القاهرة اللواء أشرف الجندي.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتمع ، أمس، مع وزير الداخلية، بحسب المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي.

وشملت الحركة تعيين اللواء محمود أبوعمرة حسن إمبابى مساعداً للوزير لقطاع الأمن العام، واللواء محمد حسن طه علي مساعداً للوزير لقطاع قوات الأمن، واللواء أحمد جمال علي جمال الدين مساعداً للوزير لمنطقة وسط الصعيد، واللواء محمد عبد الحميد الصاوي عمار مساعداً للوزير لمنطقة وسط الدلتا، واللواء شريف رؤوف زكي عبدالرازق مساعداً للوزير لقطاع مكافحة المخدرات والأسلحة والذخائر غير المرخصة، واللواء هشام سمير محمد حسام الدين مساعداً للوزير لمنطقة القناة.

كما شملت الحركة تعيين اللواء محمد مصطفى ضبش معوض، مديراً لأمن المنيا، واللواء محمود عبدالتواب

محمود على هويدي، مديرًا لأمن البحيرة، واللواء خالد محمد مختار عبدالسلام سليمان، مديرًا لأمن الغربية، واللواء دكتور محمد سليمان عبدالواحد عمران، مديرًا للإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث، واللواء دكتور محمود محمد سعد قمرهم مديرًا للإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، واللواء محمد كامل على عناني مديرًا لأمن جنوب سيناء، واللواء وائل فؤاد زكى نصار، مديرًا لأمن أسيوط، واللواء جمال مصطفى على معوض مديرًا للإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة.

كما تم تعيين اللواء حسن عبد العزيز عبدالله مصطفى مديرًا لأمن الأقصر، واللواء مصطفى مبروك مصطفى درة مديرًا لأمن قنا، واللواء إيهاب أحمد إبراهيم عطية مديرًا لأمن كفر الشيخ، واللواء حسام الدين أحمد محمد أحمد الدح مديرًا لأمن السويس، واللواء منار مختار حافظ حسن مديرًا عامًا بقطاع حقوق الإنسان، واللواء هشام مروان توفيق محمد شبانة مديرًا لأمن الإسماعيلية، واللواء محمد زهير عبدالحميد منصور مديرًا للإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

وشهدت الحركة إحالة عدد من الضباط للمعاش، وترقية آخرين في مختلف الرتب، والدفع بقيادات جديدة لتولي مناصب قيادية.

منظمات حقوقية: "خطاب التفويض" سمح للسلطات بتوظيف الذرائع الأمنية لتعزيز قبضتها

(تصريحات . مؤشر)

قبل عشر سنوات، في 24 يوليو 2013، طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع آنذاك، من المواطنين المصريين في خطاب عام؛ منحه تفويضًا وأمرًا لمواجهة العنف والإرهاب المحتمل. هذا التفويض بمواجهة الإرهاب تحول إلى «تفويض بالقمع»؛ مهد الطريق لـ «مذبحة رابعة» في أغسطس 2013، حيث قُتل أكثر من 800 متظاهر على أيدي قوات الأمن. كما سمح «خطاب التفويض» للسلطات بتوظيف الذرائع الأمنية لتعزيز قبضتها، وإسكات وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، والقضاء على كافة أشكال المعارضة، بما في ذلك المعارضة السلمية؛ إسلامية أو علمانية.

سعى خطاب التفويض إلى تأمين قبول الجمهور لإرساء الأسس المحورية لأكثر عقد قمعي في تاريخ مصر الحديث، والذي خلف عشرات الآلاف من ضحايا الانتهاكات الحقوقية. وفي ذكرى «خطاب التفويض» تكرر المنظمات الموقعة مطالبها بضرورة إجراء إصلاح عميق لمنظومة مكافحة الإرهاب في مصر، ووقف استهداف المعارضة السياسية السلمية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، ووضع حد للتعذيب والإفلات من العقاب والانتهاكات الجسيمة الأخرى التي تمارسها السلطات المصرية على مدار العقد الماضي.

خلال السنوات العشر الماضية، وثقت منظماتنا 4202 حكمًا بالإعدام أصدرتها محاكم مصرية، تم تنفيذ 448 منها، بعد محاكمات تستند إلى حد كبير إلى «اعترافات تحت التعذيب».[1] كما وثقت العديد من المنظمات الحقوقية عشرات من حالات القتل خارج نطاق القانون، في «نمط واضح للقتل غير القانوني ». ومنذ يوليو 2013، تم حبس عشرات الآلاف من الأفراد ظلمًا، إما بعد إدانتهم في محاكمات بالغة الجور، أو رهن الحبس الاحتياطي المطول لفترات تجاوزت أحيانًا الحد الأقصى المسموح به قانونًا (عامين). ومن بين ضحايا هذه الممارسات

القمعية مدافعون عن حقوق الإنسان، وأعضاء وشخصيات بارزة في المعارضة السياسية السلمية، و صحفيون وفنانون، وصناع محتوى على الإنترنت . وحتى الآن، لا تزال منظومة مكافحة الإرهاب في مصر إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها السلطات المصرية لبناء واستدامة النظام الاستبدادي.

وتذكّر المنظمات الموقعة أدناه بموقفها الثابت أن التشريع المصري في 2013 كان يتضمن بالفعل أحكامًا تجرم الإرهاب، وأن مكافحة الإرهاب لم تكن بحاجة لقوانين جديدة أو لتفويض. فقد تم توظيف قانون العقوبات المصري، الذي تم تعديله عام 2014، وقانون مكافحة الإرهاب وقانون الكيانات الإرهابية، الصادران بموجب مرسوم رئاسي عام 2015، بشكل منهجي لمعاقبة المعارضة السلمية. وقد سبق وحذرت المنظمات مرارًا وتكرارًا من مخاطر تشريعات مكافحة الإرهاب على الحقوق والحريات، باعتبارها تشجع على استخدام القوة المميتة وترسخ للإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، توفر المادتان 40 و41 من قانون مكافحة الإرهاب، رقم 94 لعام 2015، غطاءً قانونيًا لإخفاء الأفراد قسرًا واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى 28 يومًا. بينما وفقًا لقانون الكيانات الإرهابية، رقم 8 لعام 2015، يمكن للمحكمة إدراج الأشخاص أو الكيانات على قوائم الإرهاب بناءً على طلب النيابة، دون دليل على ارتكاب جريمة محددة. وبين عامي 2015 و2022، أدرجت المحاكم المصرية بشكل تعسفي 4620 مواطنًا مصريًا، ببينهم سياسيين سلميين ومدافعين عن حقوق الإنسان، على قوائم الإرهاب دون محاكمة وبناءً على تحقيقات أمن الدولة.

في ديسمبر 2013، قررت محكمة الاستئناف المصرية تشكيل دوائر محددة للنظر في القضايا المتعلقة بالإرهاب، إلى جانب محكمة طوارئ أمن الدولة. دأبت هذه المحاكم على إصدار أحكام قاسية بحق المعارضين السلميين، وحتى بحق الأفراد غير السياسيين . دوائر الإرهاب مسئولة أيضًا عن حبس عشرات الآلاف من الأفراد احتياطيًا لسنوات، بتهم لا أساس لها من الصحة. وفي عام 2022 وحده، أمرت دوائر الإرهاب بتمديد احتجاز ما يقرب من 25000 فرد، بينهم مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين ومعارضين سلميين، بينما أمرت فقط بالإفراج عن 41٪.1 منهم.[2] تعقد دوائر الإرهاب جلساتها بشكل روتيني دون اتباع للإجراءات القانونية الواجبة، وتستند فقط إلى تحريات قوات الأمن الغامضة، وتحرم محامي الدفاع من الوصول لملفات القضايا.

ومنذ يوليو 2013، أحيل آلاف المدنيين لمحاكم عسكرية. ورغم أن الدساتير المصرية المتعاقبة كانت تتيح محاكمة المدنيين عسكريًا، إلا أن المرسوم الرئاسي 136/2014 ، الصادر في 2014، تعمد توسيع صلاحيات المحاكم العسكرية، ومنحها سلطة محاكمة المدنيين الذين يُزعم تورطهم في جرائم تم ارتكابها في نطاق ما تعتبره السلطات «المرافق العامة والحيوية». وقد وثقت منظماتنا انتهاكات للحق في محاكمة عادلة في 363 قضية على الأقل أمام المحاكم العسكرية.

تتعمد نيابة أمن الدولة العليا، المكلفة بالتحقيق في قضايا الأمن القومي، بشكل منهجي إساءة استخدام مكافحة الإرهاب لمحاكمة آلاف المعارضين السلميين. فبينما حققت نيابة أمن الدولة العليا في 529 قضية تتعلق بمكافحة الإرهاب في 2013، ارتفع العدد بشكل مطرد ليصل إلى حوالي 10130 قضية بحلول عام 2021. و تتواطأ نيابة أمن الدولة العليا في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإخفاء القسري والتعذيب، من خلال الرفض المنهجي للتحقيق في مزاعم الانتهاكات وانتزاع الاعترافات تحت التعذيب.

كانت سيناء أكثر المناطق تأثرًا بإجراءات مكافحة الإرهاب التي اتخذتها السلطات المصرية. وعلى مدار العقد الماضي عانى سكانها من انتهاكات تتراوح بين التهجير القسري لعشرات الآلاف والقتل خارج نطاق القانون والتعذيب والاعتقالات التعسفية الجماعية على أيدي قوات الأمن.

كما استخدمت السلطات المصرية مكافحة الإرهاب لاستهداف وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني. بدايةً من الحظر التعسفي للتغطية الإعلامية لقضايا محددة، وصولاً إلى حجب مئات المواقع، بما في ذلك تلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية و وسائل الإعلام المستقل، وذلك بحجة المخاوف الأمنية المزعومة المتعلقة بالإرهاب، مما أدى في النهاية إلى تراجع مصر ثمانية مراتب على المؤشر العالمي لحرية الصحافة، لتصبح واحدة من أكبر سجون الصحفيين.

وبذريعة مكافحة الإرهاب، حصلت السلطات المصرية على موافقة وطنية ودولية لتطوير السياسات والممارسات التي تعزز من ترسيخ السلطوية وسحق المعارضة السلمية. وبعد 10 سنوات، ومع استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في مصر، أعلنت السلطات عن عدة مبادرات يُزعم أنها تهدف إلى معالجة الأزمة وتهدئة الانتقادات الدولية الخافتة بطبعها. ومع ذلك، ونظرًا لغياب الإرادة السياسية، لم تسفر أي من هذه المبادرات، بما في ذلك الحوار الوطني مؤخرًا، عن أي تغيير حقيقي.

فإن كنا بصدد إرادة سياسية حقيقية لمعالجة أزمة حقوق الإنسان في مصر، فنقطة الانطلاق هي إجراء إصلاح شامل لمنظومة مكافحة الإرهاب.

المنظمات الموقعة:

1. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
2. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
3. مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان
4. مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف والتعذيب
5. لجنة العدالة (Justic for Committee)
6. مبادرة الحرية
7. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

الأزهر يطالب بعقوبات رادعة لوقف الحملات الهمجية على الإسلام والمسلمين

(ديني . الأزهر الشريف)

الأزهر يطالب المجتمع الدولي بفرض عقوبات رادعة لوقف الحملات الهمجية العنصرية على الإسلام والمسلمين وتبني مشروع دولي يجرم الإساءة للمقدسات الدينية

يستهجن الأزهر الشريف ويستنكر بأشد العبارات إصرار دولتي السويد والدنمارك على تمرير قرارات تفتح الأبواب لسياسات العداء والعنصرية المقيتة ضد الإسلام والمسلمين، وتسمح للمجرمين الإرهابيين بحرق #المصحف واستفزاز ما يقارب المليارى مسلم حول العالم، مشيرًا إلى أن هذه المجتمعات كشفت عن هويتها العنصرية وتبنيها لسياسات همجية تنشر العنف والكراهية والتعصب.

ويطالب الأزهر الشعوب العربية والإسلامية، وكل مسلم ومسلمة على وجه الأرض، أن يستمروا في مقاطعة

المنتجات السويدية والدنماركية، مهما كانت صغيرة؛ نصرةً لدين االله وكتابه، كما يدعو حكومات العالم الإسلامي ومنظماته الإسلامية لضرورة التضامن لاتخاذ موقف موحّد ومدروس تجاه انتهاكات هذه الدول التي لا تحترم المقدسات الدينية، ولا تفهم إلا لغة المادة والمصالح الاقتصادية.

ويتعجب الأزهر من صمت المجتمع الدولي عن هذه الجرائم الدولية الخطيرة، وما يتضمنه هذا الصمت من تشجيع لهذه الدول على الاستمرار في ارتكاب جريمة العداء السافر للإسلام والمسلمين.

ويؤكد الأزهر أن القرآن الكريم سيظل في عليائه كتابًا هاديًا للإنسانية، ولكل مَن له عقل وقلب وفطرة لم تفسدها عبادة الدرهم والدنيا، ولم تلوثها دنس الشهوات البهيمية والغرائز الحيوانية، وسيبقى القرآن الكريم قبلة النفوس الباحثة عن الحق والخير والجمال، لا يضيره كيد الكائدين ولا حماقة المتطاولين، ولا مكر الداعمين والمؤيدين، وستظل فوضى بعض الحريات الغربية تطل علينا بكل ما هو شاذ وكريه ومرفوض، ولو حرقوا المصحف كل يوم فلن ينقص من هذا الكتاب المقدس مثقال ذرة، ولن يزيدهم هذا الجنون إلا عارًا وجبنًا وجرمًا في حق الإنسانية والإسلام.

أكثر من ٢٧٪.. تراجع صادرات مصر من الغاز الطبيعي في النصف الأول للعام الجاري

(اقتصاد . بلومبيرغ)

تراجعت صادرات مصر من الغاز الطبيعي في النصف الأول من العام الجاري بنسبة تجاوزت 27% مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي.

أظهرت بيانات "بلومبرغ" أن مصر لم تصدّر أي شحنات من الغاز في الشهر الماضي لتصل حصيلة الصادرات إلى صفر في يونيو، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع الطلب المحلي مع تراجع أسعار الغاز الفورية.

تخطّط مصر لاستئناف تصدير الغاز الطبيعي المُسال خلال فصل الخريف، بعد أن أدى ارتفاع الطلب المحلي إلى توقف الصادرات خلال الصيف.

قال طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية المصري، للصحفيين في القاهرة قبل أيام، إن حرارة الطقس تعني أن مصر تستهلك كل الغاز الذي تنتجه، مما يترك كميات محدودة للتصدير. كما أن عودة إمدادات الغاز من الدولة التي تقع في شمال أفريقيا سوف تعني زيادة توفرها للمشترين الرئيسيين في أوروبا وآسيا قبل موسم التدفئة الشتوي، عندما يزداد الطلب في تلك المناطق.

وفقًا لصندوق النقد مصر ولبنان ضمن أكبر ١٠ دول في العالم ارتفاعًا بأسعار الغذاء

(اقتصاد . بلومبيرغ)

جاءت دولتا مصر ولبنان ضمن أكثر دول العالم ارتفاعاً بأسعار الغذاء في الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

أظهرت البيانات ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة تجاوزت 300% في لبنان خلال تلك الفترة، فيما ارتفعت أسعار الغذاء في مصر بنسبة 66% تقريباً.

وسط استقبال حافل.. وصول الباحث المصري باتريك جورج إلى إيطاليا

(سياسية . العربي الجديد)

وصل الباحث والناشط المصري باتريك جورج زكي إلى إيطاليا، بعدما صدر عفو رئاسي مصري عنه. وقد استُقبل بالتصفيق فيما راحت الصور تلتقط له، عند بلوغه صالة الوصول في مطار مالبينسا في ميلانو، بعد سفره على متن رحلة تجارية انطلقت من مصر.

وبعدها انتقل زكي إلى مدينة بولونيا، شمالي إيطاليا ، حيث كان يعيش ويتابع دراسته قبل اعتقاله في القاهرة في عام 2020.